الفصل الخامس

تكامل التعليم غير النظامى والتعليم النظامى

ظهرت مناشط تعليم الكبار لتلبية حاجات تعليمية لم تستطع النظم التعليمية بشكلها التقليدى أن تفى بها ، وانتشرت هذه المناشط وتشعبت وتطورت إلى مجالات متعددة من مجالات تعليم الكبار بظهور حاجات تعليمية جديدة وإحساس يكاد يكون شبه عام بعجز النظم التعليمية عن حاجات المجتمعات المتطورة .

وفى الدول الأكثر تقدما كانت مجالات تعليم الكبار أكثر تعددا نظرا لسرعة التغير الاجتماعى والثقافى والتكنولوجى وعجز النظم التعليمية المدرسية عن استيعابها، بينما فى الدول النامية كانت هذه المجالات فى أشكالها الأولية نتيجة لبطء فى حركة التغير التى تؤثر فى المجتمع كله .. ولطبيعة الأولويات التى توجه إليها جهود تعليم الكبار .

وفى الدول النامية – بصفة عامة – تكاد تقترن حركة تعليم الكبار بحركة محو الأمية وبعض مناشط متناثرة للتدريب المهنى ومشروعات تجريبية أو فردية لتنمية المكجتمعات المحلية أو الإرشاد الزراعى أو التثقيف العمالى ، وقد تكتسب بعض مشروعات تعليم الكبار صفة الاستمرارية أو الانفتاح على نظام التعليم المدرسى ، وأن كان الوضع السائد هو انعزال كلا النظامين عن بعضهما ، أما فى الدول التى حققت تقدما اقتصاديا واجتماعيا ، وتخلصت من مشكلة الأمية فيها منذ سنوات عديدة ، فقد اكتسبت مناشط ومجالات تعليم الكبار صفة مؤسسية،واستقر النظام ليشمل مجالات ما بعد مرحلة محو الأمية ممثلة فى التعليم الرضافى والموازى والمتناوب ، والجامعات المفتوحة .. وذلك كله إضافة إلى المجالات الأخرى ، مثل : الثقافة الجماهيرية ، والعمـــالية ، والإرشاد الزراعى ، وتنمية المجتمع .. الخ .

وفى هذه المجتمعات نظمت – أيضا – العلاقة ما بين نظام التعليم المدرسى ونظام تعليم الكبار ، وانفتحت العلاقات بينهما بما يمكن أى متعلم فى أحدهما أن ينتقل إلى النظام الآخر ويحقق فيه إنجازا ما ، ثم يعود إليه مرة ثانية ، شريطة أن يرتكز هذا كله على قاعدة أساسية من التعليم العام الذى يقدم لفترة تتراوح بين تسع سنوات واثنتى عشرة سنة تعليمية .

ومنذ الستينات ظهرت دراسات عديدة عن « أزمة التعليم العالمية » تضمنت اقتراحات متعددة فى مختلف المجتمعات ، وشملت وجهات نظر عديدة ولكن العامل المشترك بينها جميعا كان ضرورة تدعيم النظم التعليمية المدرسية الحالية ، بنظم لتعليم الكبار (أو التعليم غير النظامى) تظلها جميعا فلسفة للتعليم المستمر ، وإذا كانت الدول المتقدمة قد حققت إنجازات كبيرة فى تبنى مناشط للتعليم المستمر أو للتعليم مدى الحياة ، وسوء أكان ذلك سببا أو نتيجة لتحقيق معدلات عالية للنمو الاقتصادى والاجتماعى ، فإن الدول النامية – فى تطلعها للخروج من حلقة التخلف والفقر – فى أمس الحاجة لأن تتبنى مثل هذه النظم التى تراعى توفير الفرص التعليمية الأساسية لسكانها الصغار ، والفرص التعليمية التالية سواء تمثلت فى المؤسسات للتعليم النظامى المدرسى أو مؤسسات للتعليم غير النظامى أو تعليم الكبار فى ظل فلسفة راسخة للتعليم المستمر مدى الحياة .

١ – الحاجة الملحة لتعليم الكبار فى الدول النامية :

طورت الثورة التكنولوجية من مكونات وعناصر تعليم الكبار بوصفه عملية تربوية ، وجددت هذه الثورة فى الاستعمالات وأساليب التواصل « المنهجية » التى يأخذ بها تعليم الكبار حين حررته من قيد المكان المتمثل فى عدد معين من السنوات يتعين على الدارس أن يقضيها للانتقال من صف دراسى إلى آخر ، وحين حررته من قيد الوسائل والطرق التقليدية فى التعلم تاركة له حق استخدام الوسائل التكنولوجية وأكثر وسائط الاتصال الجماهيرى فعالية وتأثيرا ، وحين حررته من قيد التخصص المتعنت أو الانصياع الصارم أو القوالب الجامدة بأن أتاحت له فرص الحصول على شتى أنواع التعلم والتثقيف سواء أكان ذلك ثقافة عمالية أو ثقافة صحية ، أو ثقافة اقتصادية أو ثقافة زراعية .. إلى آخر ذلك من مناشط التعلم والتثقيف العامة أو الخاصة ، المنظمة أو الذاتية ، يفيد فيها الإنسان من الاستحداثات التكنولوجية المتاحة فائدة تفوق كثيرا تلك التى تتحقق له من التعليم المدرسى بأشكاله التقليدية .

والحاجة إلى تأسيس نظام لتعليم الكبار فى الدول النامية يرتكز على مطلبين ملحين :

المطلب الأول :

هو طبيعة التحديات التى تواجه هذه المجتمعات من أجل اللحاق بالعصر الذى تعيشه البشرية الآن ، وبمعنى آخر مطلب الهدف الذى تسعى إليه هذه المجتمعات مستخدمة ما أتاحته الثورات التكنولوجية والمعرفية من إنجازات .

المطلب الثانى :

هو طبيعة الواقع التعليمى الذى يوجد فى هذه المجتمعات وانعكاسه ، وتأثره بالواقع الاقتصادى والاجتماعى الذى تعيشه ، وإن كان لكل مجتمع من مجتمعات الدول النامية إنجازاته الخاصة فى الثقافة والعزة القومية والانتماء القومى، إلا أن هذا لا ينفى أن لكل منها – أيضا – مشكلاته وطموحاته الأكثر . ومشكلات التعليم والتنمية فى الدول النامية لا تنفى أنه يوجد فى كل منها أنظمة للثقافة والتعليم التراثى له ميزاته وفرديته التى أتاحت لهذه المجتمعات الاستمرار والاعتزاز بتراثها .

وتبين الإحصاءات المتاحة الواردة فى التقارير الدولية فى بلاد العالم الثالث أن نسبة المقيدين فى مستويات التعليم الثلاثة تقل كثيرا جدا عن مثيلتها فى الدول المتقدمة ، وأن إمكانات التوسع محدودة أمام الدول النامية فى أن تحقق المستهدف لتنمية تعليمها بشكله النمطى ، خاصة أنها وصلت إلى نسب معقولة من الناتج القومى الكلى مخصصة للإنفاق على التعليم ، بلغت فى أفريقيا ٤,٢٪ من جملة الناتج القومى، وفى آسيا ٣,٨٪ ، وفى البلاد العربية ٤,٧٪ ، وفى مجموع البلاد النامية ٣,٦٪ ، وكانت هذه النسبة فى الدول المتقدمة حوالى ٦,٢٪ وقد تعدت الدول هذه النسب فى العقد الأخير من هذا القرن .

ومن حيث الواقع الحالى يتضح طرفى المشكلة :

أولا : قصور فى الفرص التعليمية المتاحة .

ثانيا : قصور فى إمكانات إتاحة الفرص التعليمية مستقبلا نتيجة انخفاض معدلات النمو الاقتصادى ، وارتفاع نسب الإنفاق على التعليم إلى الناتج القومى الكلى ، وتنافس قطاعات أخرى للإنفاق مع قطاع التعليم .

وهنا يبرز جليا واضحا دور تعليم الكبار .. والتعليم غير النظامى .

فالمفهوم الحديث لتعليم الكبار والتعليم غير النظامى يغطى عمليا كل شئ يستحق التعليم ، وهنا تتسع دائرة المجموعات المحتملة لأولئك الذين يستفيدون من الخدمة التعليمية لتغطى المجتمع على اتساعه ، وهنا يوجه التركيز بنوع خاص إلى ذلك القطاع الكبير من الذين يعملون والذين لا تستوعبهم المدارس والذين لا تمكنهم ظروف بلادهم أو ظروفهم أولم يتمكنوا من الحصول على تعليم نظامى أو نمطى ، أو الذين لا يستطيعون الافادة منه بطرق صحيحة ، أو الذين يبحثون عن فرص أكثر للتعليم سواء أكانت مهنية أو شخصية . وذلك بالإضافة إلى التعليم المدرسى أوالنمطى الذى أمكن الحصول عليه .

أما من ناحية الهدف الذى تسعى إليه البلاد النامية لتطوير مجتمعاتها وتحديثها ، وكيف توظف مؤسسات التعليم فى مجتمعاتها لتحقيق ذلك ، فان إمكانات التوسع فى أنظمة التعليم المدرسية أو النمطية محدودة أمام هذه الدول نتيجة العوامل التى سبق ذكرها . . ليس هذا فقط ولكن ينبغى على هذه المجتمعات أن تنتظر حتى يتخرج أولئك المقيدون فعلا فى مدارس التعليم النمطى أو أولئك الذين سيلتحقون به – فى ضوء التوسعات المحدودة المرتقبة – من أجل أن يسهموا فى تنمية مجتمعاتهم ، أن هذا يتطلب تكامل التوسع التعليمى النمطى مع إتاحة الفرص التعليمية للكبار الذين حرموا فرصة الحصول على التعليم من قبل أو الذين نطمح أن تتزايد كفايتهم فى العمل وفى المواطنة وفى التواصل مع مجتمعاتهم المحلية والمجتمع العالمى .

ويفرض هذا ضرورة البحث عن منظور جديد للتربية أكثر مرونة بحيث يؤكد على قدرة الفرد على الاستجابة للمتغيرات الجارية أمامه أكثر مما يؤكد على قدرة الحكومات على توفير فرص التعليم ، ومثل هذا النظام يتجاوز تلك الفجوة التقليدية بين الخطط المستهدفة والواقع ، ويخرج من سجن النظرة الواحدة إلى المدرسة على أنها هى المؤسسة الواحدة للتعليم ، لينطلق إلى فكرة توظيف المجتمع ، كل المجتمع بمؤسساته فى تقديم التعليم .

لقد استقرت لفترة طويلة مفاهيم التعليم المدرسى على أنه النوع الوحيد للتعليم فوق عدة فروض آمن بها البعض كأنها أحكام نهائية ، وتمثلت هذه الفروض فى أن مرحلة الطفولة هى المرحلة الوحيدة الصالحة للتعليم ، وأن الأطفال ينبغى

تعليمهم تلك الأشياء التى «ينبغى» عليهم أن يمارسونها عندما ينضجون ، وأن التعليم لا يمكن أن يتم إلا فى إطار القوالب المدرسية ، والمتعلم لا يستطيع أن يلتحق بأحد أنواع التعليم إلا إذا بلغ عددا معينا من السنوات يحسب بالشهر ، ويستبعد إذا جاوز أو نقص سنه عنه بأيام ، ولا يجوز للمتعلم أن ينتقل من صف إلى صف أو من مرحلة إلى أخرى إلا إذا حقق مستوى معينا من النجاح فى ظل ظروف لا تقيس من خلالها الامتحانات الا حجما محددا من المعلومات سريعا ماينساه المتعلم . ولا يعتبر التعليم جيدا إلا إذا كان داخل فصل دراسى له سعة معينة وبه كثافة معينة ، وللمدرسة مدير وادارة بمواصفات معينة ، ويعلم التلاميذ مدرسون من مستويات كفاية وشروط مقدمة وللمدرسة خطط ثابتة وعدد محدد من الحصص اليومية والأسبوعية وكل حصة لها موعد ثابت ، ولكل فصل سبورة ومقاعد ومدرسين وتلاميذ مقيدين فوق هذه المقاعد . إلى آخر ذلك من المواصفات والشروط المثلى والواجبة التى يفترض أنها إذا تحققت ، وإذا تحققت هى فقط ، يحدث الموقف التعليمى ، ويتعلم المتعلمون . وهكذا حملت فكرة التربية المدرسية فى بلادنا كل ما ينبغى وما لا ينبغى ، وما يمكن وما لا يمكن وما يحسن وما لا يحسن ، الى الدرجة التى أصبح الاقتراب معها من نظم التعليم المدرسية اقترابا من منطقة محرمة الطريق إليها ملئ بالصعوبات والمحرمات .

.. إننا نتحدث دائما فى نظمنا التعليمية المدرسية عن الطفل الذى «استكمل تعليمه فى المدرسة !» كأنما هناك شئ كامل نهائى مختوم بخاتم الكمال التعليمى تقدمه المدرسة ، أو التعليم الذى تقدمه المدرسة فى عدد معين من السنوات ، كأنما عكف العاكفون على تجميع كل ما يحسن للإنسان أن يتعلمه وبرمجوه فى عدد معين من السنوات ، ونضع فروقا مصطنعة وتقسيما جائرا بين التعليم ، والتدريب ، كأنما هما منفصلان لا يبدأ الثانى إلا عندما ينتهى الأول .

وفى يقين الكثيرين أفرادا ومؤسسات وحكومات ، أن التعليم ينبغى أن يرتبط بقيود الوقت والسن والمرحلة والمكان والشكل ، وأن التعليم لا يقدم إلا للأطفال فى فترة معينة من حياتهم فى التعليم الابتدائى ، وهو شرط لمواصلة تعليمهم فى الثانوى ، وهذا أيضا شرط للالتحاق بالجامعة أو التعليم العالى ، وحددت تلك المراحل بشهادات وتنسيق مع مقابلة ذلك بسنوات عمرية معينة ،

على أن يتم هذا التعليم داخل جدران أربعة فى مؤسسات ومعاهد معدة لذلك خصيصا ولا تصلح – أيضا – إلا لذلك .

وأن هناك طرقا معينة وأشكالا معينة تصلح للتعليم ، والتعليم بغيرها لا يليق .هذا ما عنيناه بمفهوم التعليم .

ولكن ليست مقتضيات العصر ، وظروف الواقع ، وآمال المستقبل تفرض غير ذلك لنا ولغيرنا فى البلاد النامية ؟

أشكال متعددة سواء فى مدخلاتها :ممثلة فى عجز النظم التعليمية المدرسية عن أن تستوعب الأعداد الطالبة والمنتظرة للتعليم ، وعجز محتوى التعليم عن أن يعلم لمجتمع سريع التغير ، وكثافة الفصول الزائدة ، وتعدد الفترات التعليمية فى المبنى المدرسى الواحد ، ونقص المعامل والأنشطة .. الخ . أو **مخرجاتها** ممثلة فى أعداد تتزايد من خريجين متعطلين عن العمل أو منفصلين عن حاجات المجتمع الحقيقية للعمل ، أو خريجين يعدون لعمل ، ويعملون فى آخر . كل ذلك يتطلب أن تكون هناك أساليب أخرى غير تلك التى توجد حاليا .

والانفجار المعرفى : الذى تشهده البشرية وعجز النظام التعليمى المدرسى مهما زادت عدد سنواته وكدست مناهجه وتضخمت كتبه عن أن يلاحق التراكم المعرفى يطالب بأن يكون هناك إضافة للنظام المدرسى نظام آخر مفتوح للتعليم يتيح التحاق الكبار به كلما طلبوا التعليم بغض النظر عن سنهم أو شهاداتهم السابقة .

والفجوة المتزايدة بين ماتعلمه المدارس وحاجات العالم المتغيرة: وما يترتب عليها من تغير فى أدوار الإنسان ، الاجتماعية والاقتصادية ، تفرض عليه حاجات جديدة : ثقافية – واقتصادية – وحضارية – وتكنولوجية ، تطالب بأن تفتح مؤسسات التعليم أبوابها لكى يعود إليها الأفراد كلما احتاجوا إلى جديد يتعلموه ويعرفوه .

والمكانة التى يجاهد الإنسان الجديد من أجلها : من أن يتحرر من قيود أميته الأبجدية ، أو أميته الحضارية ، وأن تتفتح أمامه أبواب المعرفة والمهارة ، وأن يحصل على حق فى التعليم مفتوح أمامه ، حق يتساوى ويتكافأ مع الحق الذى يحصل عليه أبناؤه الآن أو فى المستقبل ، وأن يبتكر وينتج ويستمتع بوقته وبحياته ثقافة وفنا وترفيها ... كل هذا يطالب بأن تتفتح فرص التعليم وإعادة التعليم واستمرار التعليم أمام الكبار .

وإن كان هذا كله حقا واجبا للإنسان فى أى مكان ، فهو حق أيضا لإنسان البلاد النامية التى استنزفت مواردها المادية والبشرية وفرض عليه غيره ظروف التخلف الاقتصادى والاجتماعى والثقافى .

٢ - تكامل التعليم غير النظامى مع التعليم النظامى «نحو نظام تعليم مستمر» :

فى كثير مكن البلاد النامية ، لا يجوز لمن تمحى أميته أن يواصل تعليمه فى المراحل التعليمية التالية ، لأنه لم يحصل على الشهادة الابتدائية ، وفى بعضها الآخر نسقت القنوات ما بين التعليم المدرسى وتعليم الكبار بما يمكن من الانتقال بين نظم تعليم الكبار ونظم التعليم المدرسى ، مثال ذلك : نظام المدرسة الابتدائية المتسارعة فى الدول الخليجية ، ونظام التعليم الموازى فى بعض منها ، ونظم التعليم الأساسى للصغار والكبار فى بعض البلاد الأفريقية .

ووجود نظام لتعليم الكبار فى مرحلته الأساسية ضرورة ليس فقط من أجل إتاحة الفرصة أمام أولئك الذين لم يحصلوا على التعليم المدرسى فى مرحلته الأولى، وإنما أيضا من أجل أن يتيح لأولئك الذين التحقوا بالتعليم الابتدائى أن يعودوا إليه إذا تسربوا منه أو توقفوا عنده .

وفى المراحل التعليمية التالية لمرحلة التعليم الأولى سواء بالنسبة للتعليم المدرسى ممثلة فى المرحلة الابتدائية أو فى تعليم الكبار ممثلة فى برامج محو الأمية الأبجدية أو الحضارية أو الوظيفية ، أو التعليم الأساسى للصغار والكبار قنوات الاتصال ما بين المستويات التعليمية لا تكاد تنظم أساليب التبادل بين النظامين ، ففى معظم البلاد النامية يتوقف الكبار عن مواصلة تعليمهم بعد المرحلة الأولى من التعليم العام ، أو مرحلة محو الأمية ، نتيجة عدم توافر المؤسسات التعليمية التالية، من ناحية ، وإعطاء الأولوية الكاملة للمنتهين من المرحلة الابتدائية لمواصلة تعلمهم فى مراحل التعليم التالية ، وفى معظم الحالات يؤدى هذا إلى عودة أولئك الكبار إلى الأمية مرة ثانية نتيجة عدم توافر حوافز ومؤثرات ثقافية توضح حاجة هؤلاء إلى استعمال ما تعلموه فى حياتهم اليومية .

وتنسيق العلاقة بين مؤسسات التعليم المدرسى ومؤسسات تعليم الكبار فى هذا المستوى **يحقق ميزتين :**

الأولى : إتاحة الفرصة أمام الراغبين فى التعلم والقادرين عليه لمواصلة تعلمهم فى مراحل تعليمية تالية .

والثانية :توفير المؤثرات التعليمية التى تتيح للمنتهين من المرحلة الأولى استعمال المهارات التى اكتسبوها خلال تعلمهم ، ومن ثم يمكن البناء عليها فى المرحلة الحالية أو مستقبلا ، مثال ذلك : برامج الإرشاد الزراعى فى الريف أو التدريب المهنى فى الريف والمدن ، أو تنمية المجتمعات المحلية ، أو التثقيف العمالى، أو الثقافة الجماهيرية ، ومن قبيل ذلك – أيضا – فرص التعليم الموازى التى تقدم برامج مسائية للمنتهين من المرحلة الابتدائية أو محو الأمية لمواصلة تعلمهم فى برامج كبيرة الشبه ببرامج التعليم المتوسط ، وتنظم خصيصا للكبار بما يراعى تقديم الخبرات التعليمية المماثلة للتعليم المدرسى والمناسبة للكبار .

وفى المراحل التالية لذلك ، تحتوى برامج تعليم الكبار نماذج من التعليم المتناوب الذى يتيح للفرد الانتقال بين العمل والتعلم فى سلسلة منظمة من البرامج تحقق له الحصول على تعليم عال بشكل غير تقليدى ، ولقد جربت بلاد متقدمة صناعيا هذا النموذج التعليمى وأثبت قدرته على تجديد مهارات المتعلمين مع حصولهم على مستوى من التعليم الجامعى يتفوقون فيه على كثير من أقرانهم ممن ينتظمون انتظاما كاملا فيه .

ومن النماذج التى تتيح فرصا تعليمية للكبار فى المستوى العالى فيها ، الجامعة المفتوحة أو الدراسات الإضافية أو التعليم خارج أسوار الجامعة ، **والتى تتضمن** :

- تقديم برامج تعليم جامعى داخلى بعض الوقت إلى الكبار « المؤهلين » غير القادرين لسبب ما على الحضور إلى الجامعة كمتفرغين .
- تقديم دراسات بعض الوقت لا تمنح عنها شهادات فى مجموعات متنوعة من الموضوعات مهيأة لمواجهة الاحتياجات التعليمية للفرد .
- تقديم برامج قصيرة الأجل إلى مجموعات مختارة .
- تقديم برامج إذاعة وتليفزيون تعليمية وثقافية إلى الجمهور أو إلى فئات خاصة .
- تقديم خدمات فنية واستشارات إلى أى قطاع من المجتمع يرغب فى ذلك .

- تقديم برامج بالمراسلة تمنح عنها درجات جامعية أو لا تمنح .
- رعاية البحوث فى تعليم الكبار وما يتصل به من ميادين .
- نشر مطبوعات مبسطة تعكس التفكير الجامعى [١] .

والمؤكد أن هناك روابط وعلاقات متعددة بين التعليم المدرسى وتعليم الكبار، إلا أن ما يقدمه كل منهما للآخر من مساندة لا تتعدى النذر اليسير ، والملاحظ أنه بدلا من قيام تعاون أو تكامل بين هذين النوعين من التعليم . فإن هناك تباعدا متبادلا بينهما ، وفى كثير من البلاد النامية لا يزال التعليم بالمدارس يعد عملية منهية بالنسبة لكثير من طلابها . « فالمدارس الابتدائية والثانوية ، على العموم ، تعد التلاميذ لترك دنيا التعلم ، اذا لم يواصلوا دراستهم فى المستوى الأعلى ، بدلا من اعدادهم للتعلم الذاتى المستمر ، وتعلم الإنسان كيف يتعلم ثم يصبح بعد هدفا يتحقق أثناء فترة المدرسة ، ولم تنفذ مدارس التعليم النظامى حتى الآن أساليب جديدة للالتحاق بها تسمح للدارسين بالانتظام بعض الوقت أو متابعة بعض الدراسات حسب رغباتهم واحتياجاتهم ، ولا أتاحت للدارسين بها فرص الالتحاق الحر والعودة إليه حسب حاجات الأفراد ، ونادرا ما تفتح المدارس الابتدائية والثانوية أبوابها للدارسين الكبار .. ولم يشترك معلمو المدارس الثانوية بعد بدرجة كافية فى محو أمية الكبار والبرامج الأخرى لتعليم الكبار وخاصة فى المدن »[٢] .

ولقد لاحظت ندوة دولية للخبراء عقدت فى مركز سرس الليان الدولى حول تعليم الكبار والتنمية خاصة فى البلاد العربية سنة ١٩٧٥ أنه :

« ... عدم كفاية التسهيلات التعليمية فى المنطقة العربية سواء فى الكم أوالكيف يجعل من الضرورى أن يقتسم تعليم الكبار والتعليم النظامى التسهيلات الموجودة وأن يتفاعلا على كل المستويات – ومن الجلى أنه لا توجد سياسة واضحة المعالم تربط تعليم الكبار بالتعليم المدرسى النظامى ... »[٣] .

وقد أوصى المؤتمر الدولى لتعليم الكبار الذى عقدته منظمة اليونسكو فى باريس ١٩٨٥ ، الدول الأعضاء بأن تعترف بتعليم الكبار كقطاع ضرورى من قطاعات نظامها التعليمى وأن تخطط برامجه داخل إطار التخطيط الشامل للتعليم القومى ، مع تخصيص نسبة كافية من الميزانية القومية وبخاصة ميزانية التعليم منها لتمويل تعليم الكبار .

كما أوصى تقرير اللجنة الدولية لإصلاح التعليم (تقرير إدجار فور) الدول النامية بأن تتبنى نظما للتعليم المستمر تجمع كل العناصر التعليمية المتعددة/نظامية وغير نظامية وعرضية ، وتتوحد هذه العناصر جميعا فى نظام تعليمى متكامل يحوى تنوعاًفى برامجه ومناشطه ، ليغطى الحاجات التعليمية لكل الناس فى مختلف سنى عمرهم .

وبناء مثل هذا النظام الذى يتكامل فيه تعليم الكبار المدرسى النمطى ، يتطلب عدة إجراءات وخطوات ، **نجملها فيما يلى :**

١ – تعميق مفهوم تعليم الكبار وتأصيله سواء بين مواطنى البلاد النامية أومختلف المؤسسات والهيئات الاقتصادية والاجتماعية ، بحيث يكتسب هذا المفهوم قبولا اجتماعيا وتنظيميا عاما ، يدفع الكبار إلى طلبه بغية الارتفاع بمستوياتهم الثقافية والمهنية والاجتماعية – كما يدفع مختلف المؤسسات الحكومية وغير الحكومية إلى إتاحته بالقدر الكافى والنوع الملائم لحاجات المواطنين من ناحية واحتياجات التنمية من ناحية أخرى .

٢ – بناء برامج متعددة لتعليم الكبار تفى بحاجات مواطنى البلاد النامية إذ تفتقر هذه البلاد إلى البرامج الخاصة بأنصاف المتعلمين من خريجى مراكز محو الأمية ، والمدارس الابتدائية ، وكذا البرامج الموجهة إلى فئات خاصة مثل : الرعاة أوالصيادين أو سكان المناطق المنعزلة أو سكان المجتمعات المستحدثة ، والعمال الموسميين والمهاجرين من الريف إلى المدينة أو من بلد آخر . ورغم وجود بعض هذه البرامج إلا أن خدماتها لا تصل إلا إلى عدد محدود من ملايين الناس الذين يحتاجون إليها .

من ناحية أخرى تفتقر بعض البرامج الموجودة إلى مضمون متطور يرتكز على الحاجات الحقيقية لسكان البلاد النامية ، ومشكلاتهم البيئية أو الاجتماعية أوالثقافية ، ومعظم الطرق والأساليب المستخدمة فى تعليم الكبار مقتبسة من تلك التى مورست مع الصغاردون مراعاة لحاجات الكبار الاجتماعية والنفسية . مما يؤدى إلى عزوف كثير منهم عن الالتحاق بمؤسسات تعليم الكبارأوالاستمرارفيها .

٣ – التنويع فى مجالات وبرامج تعليم الكبار بحيث تفى بحاجات الفئات النوعية المختلفة ، والفئات العمرية المتعددة والأدوار الاجتماعية والمهنية والاجتماعية التى يمارسها الكبار ، ففى كثير من الأحيان يستعمل اصطلاح تعليم

الكبار فى البلاد النامية ليعنى برامج محو الأمية فقط . حقيقة أن برامج محو الأمية أو التعليم الوظيفى أساس ضرورى لتهيئة السكان الأميين فى البلاد النامية لمواصلة التعلم والتدرب ، إلا أنه يتعين أيضا الاهتمام بمرحلة ما بعد محو الأمية ، مثال ذلك : برامج التعليم الاضافى أو مواصلة التعلم التى تتاح من خلال عدة مؤسسات وأساليب ومن بينها التعليم المتناوب أو الجامعات المفتوحة أو برامج البث الإذاعى أو التليفزيونى التى تساعد المتعلم على مواصلة تعلمه ذاتيا .

ومن قبيل التنويع أيضا فى هذه البرامج إنشاء وتطوير مؤسسات التدريب للعمال فى مواضع الإنتاج أو قبل العمل أو للمنتهين من مراحل التعليم الأساسى أوالابتدائى أو محو الأمية .

كذلك هناك – أيضا – مجموعة المجالات المتخصصة التى توجه الى فئات معينة مثل : الإرشاد الزراعى وتنمية المجتمعات المحلية والثقافة العمالية وتعليم المرأة .

٤ – التنسيق بين برامج تعليم الكبار بعضها بعضا فى إطار يحقق التكامل بين جهود تلك البرامج ، ففى كثير من المجالات ينعزل محو الأمية عن الثقافة العمالية ، والثقافة الشعبية لا علاقة بينها وبين المؤسستين السابقتين والدراسات التكميلية تسير فى حالات متعددة فى طريق لا يتصل بالمؤسسات الأخرى ، وهكذا تتضارب الأهداف وتتكرر الأعمال ، وتتبعثر الجهود فى ظل موارد محدودة بطبيعتها وتصبح الحصيلة العامة ضعف حركة تعليم الكبار بصفة عامة ، وقصورها عن تقديم الخدمات والمناشط التعليمية التى يحتاجها الكبار .

٥ – بناء سياسة عامة تبين موقف كل من الدول النامية من تعليم الكبار وعلاقته بغيره من أنواع النظم التعليمية والمؤسسات الاجتماعية والاقتصادية فى المجتمع ، ومثل هذه السياسة تحقق التكامل بين الحاجات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية من ناحية ، والحاجات التعليمية من ناحية أخرى ، كما أنها تتيح أن يكون تعليم الكبار عنصراً لا غنى عنه فى أية سياسة قومية للتعليم فى البلاد النامية .

و البلاد النامية فى طموحها لكى تتجاوز مشكلاتها الاقتصادية والاجتماعية لحريصة على أن تعبر الفجوة بين ما هى عليه وما تطمح فى الوصول إليه فى مدى زمنى قصير .

ومثل هذا العمـــل يتطلب سياسة واضحة وتنظيما فعالا للنظم التعليمية فيها ، يحتل تعليم الكبار مكانة واضحة فيها .

* * *

من المراجـــــع

١ – بين أحد الباحثين أن الاعتقاد بنشأة التعليم الجامعى للكبار فى إنجلترا سنة ١٨٧٢ فى جامعة كمبردج اعتقاد غير سليم – ويؤكد أن التعليم الجامعى للكبار كان عملا عاديا فى «مدرسة» جامع القرويين فى فاس فى المغرب وفى «مدرسة» جامع الزيتون فى تونس منذ عام ٨٨٠ ميلادية ، وكانت هاتان المدرستان مفتوحتين لمجتمع الكبار بطريقة على جانب كبير من المنهجية ، وأنه فى سنة ٩٧٢م أنشئ واحد من أهم معاهد العلم فى تاريخ الحضارة العربية الإسلامية ذلك هو الأزهر الذى ظل يفتح أبوابه قرونا للناس على أشد الوجوه إثارة للإعجاب فى التعليم الليبرالى : فلا شروط للدخول ولا مصروفات تعليم يجب دفعها ولا قيود على الناس ولا منهجا جامدا يفرض .

انظر : عبد الواحد يوسف : الجامعات وتحديد تعليم الكبار فى العالم العربى، بعض أفكار من أجل وضع استراتيجية ، مجلة آراء ، مجلة متخصصة فى محو الأمية وتعليم الكبار – المركز الدولى لتعليم الكبار بسرس الليان – السنة السادسة العددان الأول والثانى ١٩٧٦ – صفحات ١٦٧ – ١٨٠ .

٢ – انظر : التقرير النهائى لندوة «تعليم الكبار والتنمية» خاصة فى البلاد العربية – المركز الدولى للتعليم الوظيفى للكبار فى العالم العربى – سرس الليان بالتعاون مع المؤسسة الألمانية للتنمية الدولية – فرع التربية والعلوم – سرس الليان ١٩٧٥ ص ٢٨ – ٢٩ .

٣ – التقرير السابق صفحتا ٣١ ، ٣٢ .

* * *